اللجنة القانونية تشكك بإمكانية انعقاد جلسات البرلمان



نخيل نيوز /متابعة

اكدت اللجنة القانونية النيابية، اليوم الخميس، انه لم يتبقى سوى اقل من 4 اشهر على عمر البرلمان تتخللها حملة دعائية انتخابية، مشككة بإمكانية انعقاد جلسات البرلمان خصوصا مع موسم الزيارات الدينية.

وقال عضو اللجنة محمد الخفاجي، ان "مجلس النواب شارف على نهاية دورته النيابية، التي تنتهي دستورياً في 2026/1/8، ولم يتبقَ سوى أقل من أربعة أشهر، تتخللها حملة دعائية انتخابية ونشاط سياسي مكثف"، مشيراً إلى أن "هذا الواقع أدى إلى شلل فعلي في انعقاد الجلسات، وانعكس سلباً على الجانبين التشريعي والرقابي".

وأضاف، أن "العشرات من مشاريع القوانين ما زالت معلقة، منها قوانين تمت قراءتها قراءة أولى وثانية، وأخرى جاهزة للتصويت كقانون المحاماة، وقانون الحشد الشعبي، وقانون وزارة التربية، وقوانين أخرى تتعلق بالتقاعد والمختارين".

وكشف الخفاجي، عن أنه "بصدد مخاطبة رئاسة البرلمان، برفقة عدد من النواب، لحثها على إدراج هذا الملف ضمن جدول أعمال الجلسات المتبقية، رغم الشكوك بإمكانية انعقادها بسبب موسم الزيارات الدينية وكثافة الزوار"، بحسب صحيفة الصباح الحكومية.

واستأنف مجلس النواب فصله التشريعي الجديد في 9 تموز بعد عطلة تشريعية استمرت شهرين منذ 9 أيار، وعقد البرلمان منذ استئناف فصله التشريعي الأخير للسنة التشريعية الأخيرة، 3 جلسات قرأ خلالها 7 قوانين بقراءة أولى وبعضها قراءة ثانية، وصوت على قانون واحد.